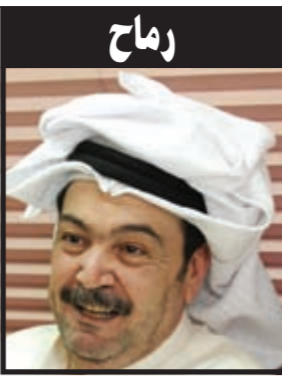


saad.almotish@hotmail.com

سعد المعطش

رمح



تعزير الشعب

عن أسماء تجار الغش التجاري وكانهم يستمتعون بتعزير التاجر للشعب. لا انكر ان لدينا عدة جهات يسابق بعضها بعضا ولكن سباقهم ليس لصالح المواطن ففي بلدية الكويت هناك سباق لرفع اعلانات الافراح التي يضعها المواطنون في الشوارع للدعوة لتلك المناسبة واجزم ان ذلك السباق هو للتكسب بالحديد الذي توضع عليه الدعوات. وما انني احد المتضررين من ازالة تلك الدعوات فأنني اعلن دعوتكم لحضور عرس ابني «صالح» مساء اليوم الأربعاء في صالة أفراح جمعية الصليبيخات التعاونية ودون ان اعزركم بكم بجلب العانية من المواطنين البسطاء فقط. هذه الدعوة عامة وغير قابلة للإزالة لسببين، اولهما احتفظ به لنفسي، والسبب الثاني ان ليس بها حديد يستفيدون ببيعه بعض موظفي البلدية. ادام الله من سابق الجمع لخدمة الكويت ولادام من تسابق لنهبها وضرر شعبها.



المعتصمون في ساحة الإرادة أمس (متن غوزال)



النائب في مجلس 2012 أسامة المناور مشاركا في الاعتصام

المشاركون أكدوا أن المسجلين على لائحة الانتظار زادوا على 100 ألف أسرة

اعتصام حملة «ناظر بيت»: توزيع 1000 قسيمة شهرياً

المواطنون في الحصول على الرعاية السكنية؟ أم أنهم يريدون تخفيف التجار وأصحاب العقارات من خلال الإيجارات التي يدفعها المواطن شهرياً من قوته اليومي؟ وناشد في نهاية كلمته صاحب السمو الأمير التذلل وحل المشكلة الإسكانية لإنقاذ المواطنين من المعاناة التي يتلقونها يومياً والهاجس النفسي من وراء عدم حصولهم على بيت العمر وألمهم كبير في تحقيق تلك الرغبة من مقامه الكريم.

من جانبه، قال رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت عبدالرحمن السميح أن سكان الكويت عددهم لا يتجاوز مليوناً وربع المليون نصفهم يسكنون بالإيجار، مؤكداً أن حكومة بهذا الشكل لا تسكن شعبها فهي فاشلة وعليها الرجوع. وتطرق السميح إلى قيمة الإجراءات العالية التي يدفعها المواطن، فمن غير الطبيعي أن شقة 3 غرف وصالة قيمتها الإيجارية 650 ديناراً، مع إعطائه بدل إيجار 150 ديناراً من الحكومة والفرق يتبعده المواطن دون مراعاة لأحواله وظروفه الصعبة، لافتاً إلى أن الحد في بيوتنا من المفارقة أن لديهم بيوتاً في بلدانهم بينما الكويتيون لا يملكون بيوتاً في بلدهم. وعن أبرز الحلول للقضاء على المشكلة الإسكانية ذكر أنه لا بد من فتح المناقصات أمام جميع شركات الغاويات العالمية والمحلية لتنفيذ أكبر قدر من الوحدات السكنية على مكافآت أسوة بغيرهم من الموظفين حملة الشهادات العليا ولذلك أرجو توجيه الأسئلة التالية إلى وزير الدولة لشؤون البلدية.

1 أرجو تزويدي بأسماء جميع الموظفين الذين يحملون منصب نائب مدير إدارة في جميع قطاعات البلدية المختلفة. 2 ما الشهادات التي يحصلها نواب مديري

البلدية مهلهل الخالد يسأل حول قانونية قرارات اتخذها نواب مديري الإدارات. 3 هل سببها هؤلاء المكافآت التي يتخذونها تعتبر صحيحة وناذفة في ظل عدم وجود مسمياتهم ضمن الهيكل التنظيمي وذلك عدم وجود أئمة اختصاصات محددة لعملهم؟ 4 هل لدى البلدية دراسة لإعادة النظر في هذه المناصب من خلال إلغاءها وإعادة توزيع نواب مديري الإدارات على أقسام أخرى بمسميات موجودة في الهيكل التنظيمي وفقاً للشهادات التي يحملونها؟ 5 هل تقدم احد من المرشحين بشكوى أو طعن ضد أي قرارات اتخذها من يحملون هذا المنصب؟ 6 ألا يفترض من البلدية وقف هؤلاء الموظفين عن أداء عملهم لحين تعديل أوضاعهم وكذلك وقف صرف المكافآت التي يحصل عليها بعضهم وخصوصاً من حملة



هدف الحملة توزيع 1000 بيت شهرياً

وإذا كانوا يعتقدون أنهم يتصدقون على المواطن من خلال حصولهم على 70 ألف دينار قيمة القرض الإسكاني فهذه ليست منه أو هبة بل هي حقوق للمواطن كفلها له الدستور والقانون. واستغرب من عملية التعااطي مع المشكلة الإسكانية وغياب الفكر الحكومي والتواصل المتعدد في التخطيط لوضع الحلول الشاملة من خلال استئذان المصروفات لجل الإيجار لكل مواطن ولو أننا وضعناها كودائع لجاءت بأضعاف مضاعفة وهذه كلها تستنزف من خزينة الدولة، مشدداً على أن الأولى التخطيط وتنفيذ المشاريع الإسكانية وتوزيعها على المواطنين

بحيث تواكب تلك التوزيعات الأعداد المتضاعفة لرأغبى الرعاية السكنية بدلا من إعطائها كإيجارات. وانتقد د.المصري الحكومة وغياب دورها في وضع الحلول للمشكلة الإسكانية التي أصبحت قضية تهم كل عائلة وأسرة كويتية دون أن تتدخل عبر آلياتها مسبقاً في وضع أسس الحلول للقضاء على المشكلة الإسكانية، بل تركوها لتروح في مكانها إلى أن وصلت أعداد الطلبات إلى نحو 100 ألف طلب دون أن تحرك ساكناً. وتسائل: لمصلحة من تقف الحكومة متفرجة أمام تلك الأزمة الإسكانية؟ هل هدفهم زيادة معاناة

ناشد المعتصمون الذين توافدوا في ساحة الإرادة أمس الأول للمشاركة في الندوة الجماهيرية لحملة «ناظر بيت» التي نظمها أعضاؤها بمشاركة قوى شبابية وجمعيات النفع العام والاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد التدخل لحل القضية الإسكانية التي أصبحت هم كل أسرة كويتية، مؤكداً أن عدد المواطنين المسجلين على لائحة الانتظار للحصول على سكن هو أكثر من 100 ألف أسرة وينبغي حلها بأسرع وقت دون تأخير.

في البداية، قال الناطق الرسمي باسم حملة «ناظر بيت»، عبد الشهيدي أن هدف الحملة هو الإسراع بتوزيع الأراضي على 100 ألف أسرة كويتية ومواكبة الزيادة الطبيعية في الطلبات الإسكانية عبر توزيع معمل 1000 قسيمة شهرياً، لافتاً إلى أنه حتى الآن لا يتم تنفيذ طلب الحملة في توفير هذه الوحدات السكنية مما يعطي مؤشراً حقيقياً إلى أن المشكلة ماضية في عدم الحل وأن المسؤولين المتعاقبين على المؤسسة العامة لرعاية السكنية لا يملكون وضع أي حلول ناجحة للقضاء على تلك المشكلة وحل الأزمة الإسكانية التي طال انتظارها لسنوات طويلة دون أن يعطوا أي اهتمام يذكر. وأكد الشهيدي أن عدد المواطنين المسجلين على لائحة الانتظار للحصول على سكن هو أكثر من 100 ألف أسرة وهذا العدد في تزايد في السنوات والأشهر المقبلة، وينبغي على المسؤولين في المؤسسة الالتفات لهذه المشكلة التي تهم كل مواطن وأسرة.

وبين أن الحملة ستستمر في عملها وستتضاعف من أنشطتها بمشاركة جميع القوى الشبابية والسياسية وجمعيات النفع العام ذات الاختصاص والاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت، لافتاً إلى أن هذه الحملة تهم وتمس كل أسرة كويتية وشاب كويتي، مشدداً على أنه لن يبدأ إلا بال ولن يرتاح إلا عندما نرى أن المشكلة الإسكانية وضعت لها الحلول الجذرية والسريعة التي تكفل أن يكون لكل أسرة كويتية بيت يؤويهم تسكن فيه بدلا من الإيجارات التي أنهكت كاهل المواطنين.

وتابع أن حملة «ناظر بيت» هي عبارة عن مبادرة شبابية كويتية بدأت عبر «تويتر» في نوفمبر 2011 وهدفتها حشد التأييد الشعبي لتسريع توزيع الأراضي لمستحقيها من المواطنين.

بدوره، شن الناشط السياسي د.ناصر المصري هجوماً على المتنفذين أصحاب القرار الذين يريدون إذلال المواطن الكويتي والتقليل من شأنه في الحصول على أسس حقوقه المشروعة في امتلاك سكن خاص يؤويه مع أسرته، وهذا الأمر كفه له الدستور الكويتي الذي لم يفرق بين غني وفقير ولا تاجر ولا متنفذ بل الجميع سواسية في الحقوق والواجبات، مبيناً أن كرامة المواطن مصونة وينبغي على الجميع أن يعرف أن المواطن الكويتي سيظل مرفوع الرأس ولن يخضع إلى أي ضغوطات قد تواجهه ومنها مسألة الحصول على بيت اسكاني.

لقطات

- تم رفع شعارات للحملة للمطالبة بتخصيص 1000 بيت شهرياً
- وإحدى اللوحات كتب عليها بسنا إيجار نبي استقرار
- 100 ألف أسرة بانتظار بيت العمر
- شاركت إحدى المواطنات واسمها عبلة المرزوق وناشدت أبو ناصر سمو الأمير سرعة التدخل لحل القضية الإسكانية
- تواجد قوي لرجال الأمن في ساحة الإرادة لتنظيم عملية الحملة



مشاركة من نواب سابقين ونقابيين



جانب من الاعتصام

الخالد يسأل عن قانونية قرارات اتخذها نواب مديري الإدارات

الشهادات المتوسطة؟ هل سجل ديوان المحاسبة أو ديوان الخدمة المدنية أي ملاحظات على البلدية في هذا الشأن؟ فإذا كانت الإجابة بنعم أرجو تزويدي بهذه الملاحظات وردود البلدية عليها.

- 1 تقدمت مهلهل الخالد يسأل حول قانونية القرارات التي يتخذها نواب مديري الإدارات. 2 هل سببها هؤلاء المكافآت التي يتخذونها تعتبر صحيحة وناذفة في ظل عدم وجود مسمياتهم ضمن الهيكل التنظيمي وذلك عدم وجود أئمة اختصاصات محددة لعملهم؟ 3 هل لدى البلدية دراسة لإعادة النظر في هذه المناصب من خلال إلغاءها وإعادة توزيع نواب مديري الإدارات على أقسام أخرى بمسميات موجودة في الهيكل التنظيمي وفقاً للشهادات التي يحملونها؟ 4 هل تقدم احد من المرشحين بشكوى أو طعن ضد أي قرارات اتخذها من يحملون هذا المنصب؟ 5 ألا يفترض من البلدية وقف هؤلاء الموظفين عن أداء عملهم لحين تعديل أوضاعهم وكذلك وقف صرف المكافآت التي يحصل عليها بعضهم وخصوصاً من حملة



مهلهل الخالد

العتيبي: سحب الترخيص الصحي للشركة المتورطة في شحنة النقانق



محمد غزاي العتيبي

أكد مدير عام البلدية بالوكالة محمد غزاي العتيبي أن الأجهزة الرقابية في البلدية اتخذت مزيداً من إجراءاتها القانونية حيال الشركة المتورطة في شحنة النقانق الملغومة بشحوم ولحوم الخنزير فقامت بسحب الترخيص الصحي للشركة التي جانب غلق منفذ البيع للشركة في منطقة الشويخ، مشيراً إلى أن إجراءات البلدية حازمة

المستغلة في 5% فقط بينما الـ 95% غير مستغلة، لافتاً إلى أن هذه الأزمة مفتعلة في ظل وجود الأراضي والأموال الفائضة بالميزانية، التي جانب غياب الإدارة وهي التي تنقصنا وبهذه الحالة فإن المشكلة ستبقى دون أي حلول. وأضاف أن فائض الميزانية هذا العام وصل إلى 10,2 مليارات دينار وينبغي توجيه تلك الميزانية لتنفيذ المشاريع الإسكانية للمواطنين بدلا من توجيهها إلى جيوب التجار والمستفيدين، مشادداً صاحب السمو الأمير التدخل لحل القضية الإسكانية.

من جهته، قال أمين سر جمعية المحامين ناصر كرويون أن الأزمة الإسكانية ليست وليدة المصادفة، بل هي امتداد لسنوات متعاقبة جعلت منها أزمة حقيقية، متسائلاً عن الدور الحقيقي الذي لعبته المؤسسة العامة للرعاية السكنية منذ أن كانت هيئة مستقلة بذاتها منذ عام 1993 إلى يومنا هذا، فهي لم تحرك ساكناً ولم تضع الخطط المناسبة لهذا اليوم الذي أصبحت فيه القضية الإسكانية أزمة حقيقية، منتقداً الدور الذي قام به الوزراء المتعاقبون والقياديون في وضع الحلول لأزمة السكن.

● حمد العزي

الأنصاري: 100 كرتون تزن 735 كيلو لمنتج «النقانق» تحوي شحم الخنزير

قال مراقب تفتيش العاصمة بوزارة التجارة فيصل الأنصاري أن الكمية التي تم التحرز عليها لحين اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها في مخزن المصدر الرئيسي لمنتج «النقانق» المحتوية على شحم الخنزير بلغت 100 كرتون بزنة تقديرية بلغت 735 كيلوغراماً، مبيناً أن عمل فريق العمل كان اليوم (أمس) جاء للتحقق من انتهاء الإجراءات القانونية للشركة الممولة للسوق بهذا المنتج بعد التأكد من احتوائها على مشتقات لحوم الخنزير وجاء على هامشها تنفيذ جولة تفتيشية على بعض مخازن منطقة الشويخ الصناعية للتحقق من خلوها من بعض منتجات النقانق التي تحتوي على مواد الخنزير. وأضاف الأنصاري أن فريق العمل تمكن في خلال الأسبوع الماضي من سحب كميات سابقة من هذه اللحوم وتم إرسالها إلى مختبر وزارة الصحة التي وردت نتائجها باحتوائها على شحوم الخنزير وأن العمل جارٍ لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة لإحالتها للنزاهة التجارية، مؤكداً أنه سيتم العمل بالتعاون مع بلدية الكويت على إيجاد نقطة طوارئ في منطقة الشويخ الصناعية للتحقق استمرارية عمليات التفتيش على المتاجر والمحلات ومراكز بيع المواد

الغذائية في المنطقة على مدار اليوم. وأردف الأنصاري أن عملية اكتشاف هذه الكمية جاءت خلال عمليات بحثنا عن إحدى المراكب التجارية لمنتج النقانق التي تحتوي على الدهون الخنزيرية بعد تروبيجها بالإسواق ولا حظنا وجود العديد من المراكب الأخرى للمنتج نفسه القادمة من ذات بلد المنشأ ما دعانا لأخذ بعض عيناتها التي أثبتت نتائج الفحص المخبرية تضمنها بدون الخنزير لافتاً إلى أن تلك الكميات من المنتج دخلت البلاد منذ شهرين ماضيين. وأكد الأنصاري أن الجهود التي يقوم بها فريق عمل اليوم جاءت وفق توصيات قيادات وزارة التجارة العليا المظلة بوزيها انس الصالح التي شددت من خلالها على تطبيق الإجراءات الفورية على جميع المخالفين، مشيراً إلى إجراء الاتصالات مع اتحاد الجمعيات التعاونية لإخطارها أولاً بأول عن الكميات والأصناف ونوع المراكب والعلامات التجارية التي يتم ضبطها لنعم على جميع الجمعيات التعاونية لرفعها من أرفق أسواقها.

● عادل الشنان

البلدية أزال المظلات المخالفة في شرق



إزالة إحدى المظلات

أزالت بلدية الكويت 10 مظلات مخالفة مستخدمة كمواقف للسيارات بمنطقة شرق بعد ورود عدد من الشكاوى من الأهالي بالمنطقة نظراً لإقامتها على أملاك الدولة، إلى جانب تسببها في حجز المرافق العامة حيث تم إقامتها على الجزيرة الواقعة على كتف الطريق وذلك بتوجيهات مدير فرع بلدية محافظة العاصمة م.فالح الشمري بالتعاون مع إدارة الخدمات العامة بالبلدية من خلال توفيرها كل المعدات والأليات المستخدمة في عمليات الإزالة. وأشرف على إزالة المظلات المخالفة بعد إذار أصحابها على مدى أسبوعين مطلقين عن إدارة

الخدمات العامة بالبلدية وقسم إزالة المخالفات التابع لفرع بلدية محافظة العاصمة ضم م.عبدالله جابر، فيصل الملا، والمفتشان مهدي العمري، علي الحشاش ومن إدارة العلاقات العامة بالبلدية تموز المنادي وأنور حميد. وتهدف إدارة العلاقات العامة بالبلدية بالجهد الكرم أهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها بالبلدية في مختلف المجالات المتعلقة في عملها وان احترامهم لتلك القوانين يسدل على وعيهم وحجم بلدهم ويحقق المصلحة العامة للجميع.